

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

براعة المحقق البروجردي في تشریح العمل العبادي

و عقیب ما استکملنا الوجوه الثلاثة التي قد تکلفت في تنقیح مغزی «العبادة» و ثم هاجمها المحقق النائینی تماماً، فقد توصلنا اليوم إلى تحقیقة المحقق البروجردي المکایحة و الطریفة، حيث قد رسخ إمكانیة «اتخاذ القصد ضمن الأمر» قبلاً لزعمر «استحالته» لدى المحقق الآخوند، وبالتالي قد توکل الإجابة بأسلوبه الخاص قائلاً:[1]

«ذكر مقدمات في مقام الجواب عن الإشكال: و بالجملة ما ذكروه في مقام الجواب لا يغنى عن جوع. فالأولى أن نتعرض لما هو الحق في الجواب، و يتوقف بيانه على ذكر مقدمات:

المقدمة الأولى:

ما هو الداعي حقيقة إلى طاعة المولى و إتيان ما أمر به «أمر قلبي راسخ في نفس العبد» يختلف بحسب تفاوت درجات العبيد و اختلاف حالاتهم و ملوكهم:

1. فمنهم من رُسخت في قلبه محبة المولى و العشق إليه، و باعتبار ذلك يصدر عنه و عن جوارحه جميع ما أحبه المولى و جميع ما أمر به.

2. وبعضهم من وجد في قلبه ملکة الشکر و صار بحسب ذاته عبداً شکوراً، و باعتبار هذه الملکة تصدر عنه إطاعة أوامر المولى لأجل كونها من مصاديق الشکر.

3. و منهم من وجد في قلبه ملکة الخوف من عقاب المولى، أو ملکة الشوق إلى ثوابه و رضوانه، أو رسخت في نفسه عظمة المولى و جلاله و كبرياته (وفقاً لمعتقد المحقق الحائر) فصار مقهوراً في جنب عظمته، و باعتبار هذه الملکة القلبية صار مطيناً لأوامر مولاه (فالداعي لا ي تكون بمجرد إصدار الأمر فإن المكلف لو افتقد هذه الملکات الباطنية لما هيجه أبداً محض إصدار الأمر اعتباطاً).

و بالجملة: ما يصير داعياً للعبد و محركاً إياه نحو إطاعة المولى هو «إحدى هذه الملکات الخمس النفسيّة و غيرها من الملکات الراسخة» و على هذا فما اشتهر من تسمية الأمر الصادر عن المولى (يُعد) داعياً (فهو) فاسد جداً، ضرورة أن صرف الأمر لا يصير داعياً و محركاً للعبد، ما لم يوجد في نفسه أحد الدواعي الخمسة المذكورة، أو غيرها من الدواعي القلبية المقتضية للإطاعة، كما يشاهد ذلك في الكفار و العصاة.

نعم هنا شيء آخر، وهو أنه بعد أن ثبتت للعبد إحدى الملوك القلبية (الماضية) المقتصية لإطاعة المولى، وصار نفسه - باعتبار ذلك - منتظراً لصدور الأمر عن المولى، حتى يوافقه ويمثله، يكون لصدور الأمر عن المولى أيضاً دخالة في تحقق (موضوع الإطاعة و الموافقة فإنه (الأمر) المحقق لموضوع الطاعة (كالجزء الأخير للعلة التامة) و يصير منزلة الصغرى لتلك الكبريات، فالداعي حالة بسيطة موجودة في النفس مقتصية لإطاعة بنحو الإجمال، والأمر محقق لموضوعها و موجب لتحريك الداعي القلبي و تأثيره في تحقق متعلقه» و ما هو الملك في عبادية العمل و مقربيته إلى ساحة المولى هو صدوره عن إحدى هذه الدواعي و الملوك الحسنة (فundenzi سيصبح العمل عبادياً مقرّباً) و ليس للأمر، بما هو أمر، تأثير في مقربية العمل أصلاً، فإنّ المحقق لعبادية العمل هو صدوره عن داعٍ إلهي، وقد عرفت أن ما هو الداعي حقيقة عبارة عن الملكة القلبية (ولهذا لو نوى الكافرنية العبادة و تمشي منه، لما تقرب إلى الله بمجرد الداعي إذ التقارب رهين الحالات القلبية الاعتقادية).

نعم يمكن بنحو المسامحة تسمية الأمر أيضاً داعياً من جهة دخلته في تتحقق الطاعة (و تحقيق موضوع الامتثال فحسب إذ الامتثال بحاجة إلى أمر مولوي) عمن وجد في نفسه إحدى الملوك القلبية، و ما ذكرنا واضح لمن له أدنى تأمل.

فالمستحصل:

1. أن المحقق البروجردي قد وسّع نطاق «الداعوية للعبادية» و أنطاحاً بتلك الأفكار القلبية أيضاً بحيث لم يقتصر السيد بمحض إصدار الأمر و مجرد قصد الداعي فحسب - بلا لاحظ البواعيت الاعتقادية. بينما المحققون الآخوند و الثاني و الاصفهاني و أتباعهم قد اقتصرروا لدى تعريف العبادة بأنّ «إيقاع العمل بقصد الأمر» هي التي تُجسِّد و تولِّد العبادية فحسب - حتى لو انعدمت بقية المعتقدات القلبية.

2. وأن درجات العبادة لا تتصاعد لدى معتقد هؤلاء العظماء، إذ قد جمدوا العبادية على «الاتيان بقصد الأمر» بحيث ستتوحد كافة مراتب عبادات الناس بشكل موحد بلا تفاضل بينها إطلاقاً - من المعصوم حتى مؤمن اليوم. إذ الجميع قد امتثل و حقق «ال العبادة بقصد الأمر» بمنط واحد تماماً، وفي معتقدهم لا دخالة للملوك القلبية و الأفكار الباطنية في تحقيق العبادة - حسب تعريفهم للتعبدية. بينما المحقق البروجردي من خلال مقدمته الأولى النفيسة قد فكَّ ما بين درجات عبادات المؤمنين و مدى مقربيتها لله تعالى حسب «قوَّة التوايا الإيمانية و الأفكار الاعتقادية» فهي التي تمتلك المحورية الرئيسية في تكثير أو تخفيض درجات العبادة لا « مجرد قصد الأمر» - أجل إن الواجبات التوصيلية عديمة المراتب تماماً بخلاف العبادات. فعلى أساسه، إن مراتب الاعتقادات و التوايا ستُميّز عبودية المعصوم عن شتى المؤمنين، و ذلك وفقاً للرواية الشهيرة: «ما عبدتك طمعا في جنتك، و لا خوفا من نارك، و لكن وجدتك أهلا للعبادة فعبدتكم». [2] وبالتالي ووفقاً لمنهجية المحقق البروجردي، لا يُطيق الأمر بمفرد أنه يدعو إلى العبادة و يخلق الباущية في جوفه، أجل إن «إصدار الأمر» يُعد محققاً لصغرى الطاعة و إنهاض المكاف للامثال - وليس أكثر.

ثم استكمل المحقق البروجردي إجابته تجاه الاستحالة قائلاً:

«المقدمة الثانية: لا إشكال في أن الأمر المتعلق بشيء كما يكون داعياً إلى إيجاد نفس ذلك الشيء (المتعلق) كذلك يكون داعياً إلى إيجاد أجزاءه الخارجية و العقلية و مقدماته الخارجية (بأكمالها فلا يدعو إلى نفسه فحسب) فإنّ العبد الذي وجد في نفسه إحدى الدواعي القلبية التي أشرنا إليها، و صار باعتبار ذلك بصد إطاعة أوامر المولى، كما (سوف) يوجد متعلق الأمر بداعي الأمر المتعلق به بالمعنى الذي يتصور لداعوية الأمر، كذلك يوجد مقدماته بنفس هذا الداعي، من دون أن يتطرق في ذلك (عباديَّة الأجزاء) تعلُّقُ أمر بها على حدة، و يكفي في عباديتها و مقربيتها أيضاً قصد إطاعة الأمر (الكلي) المتعلق بذاتها (لا قصد الأمر الغيري الضمني) لكونها في طريق إطاعة الأمر المتعلق به، و لا تحتاج في عباديَّة الأجزاء و المقدمات إلى تعلُّق أمر نفسي أو غيري بها:

1. فإن لم نقل بوجوب المقدمة تبعاً لذاتها، ولم يتعقد بها أمر نفسي أيضاً، لكتى في عباديتها قصد الأمر (الكتي) المتعلق بذاتها.

2. بل لو قلنا بوجوب المقدمة و تعلق أمر غيري بها أمكن أن يقال أيضاً: بعدم كفاية قصده (الأمر الغيري لذلك الجزء) في عبادية متعلقه، لعدم كونه أمراً حقيقياً (خلافاً للمحقة الخوئي مسبقاً حيث قد جَوَّز قصد الأمر الغيري الضمني بل قد تجاهرَ ألا أمر للأجزاء سوى هذا الأمر الضمني) بل هو نحو من الأمر يساوق وجوده العدم.

و الحال: أن ما اشتهر (عن الكفاية) من أن الأمر لا يدعوا إلا إلى متعلقه فاسد «إن الأمر كما يدعوه إلى متعلقه يدعوه إلى جميع ما يتوقف عليه المتعلق أيضاً (كالأجزاء الداخلية والمقدمات فلا يتوقف الشيء على نفسه ولا يدوران معًا) و المحقة لعبادتها و مقربيتها أيضاً نفس الأمر (الكتي) المتعلق بذاتها» و السر في ذلك أن الداعي الحقيقي على ما عرفت ليس عبارة عن الأمر (كما زعمه هؤلاء الأعظم الماضون) بل هو عبارة عن الملكة الراسخة النفسانية الداعية إلى الطاعة بنحو الإجمال، و الأمر محقق لموضوعها (صغرويأ) من جهة أنها تتوقف على وجود الأمر خارجاً، و حينئذ فإذا صدر الأمر عن المولى متعلقاً بشيء له مقدمات فذلك الداعي القلبي بوحده و بساطته يوجب تحرك عضلات العبد نحو إيجاد متعلق الأمر بجميع ما يتوقف عليه، و كل ما صدر عن إحدى هذه الملكات الحسنة فهو مما يقرب العبد إلى ساحة المولى من غير فرق في ذلك بين نفس متعلق الأمر، و بين أجزائه و مقدماته الوجودية و العلمية.

المقدمة الثالثة:

أن دخلة شيء في المأمور به على أحاء: فتارة من جهة أنه أخذ فيه بنحو الجزئية، و أخرى من جهة أخذه بنحو القيدية، بحيث يكون التقيد داخلاً و القيد خارجاً، و ثالثة من جهة دخلته في انطباق عنوان المأمور به على معونه، بأن يكون المأمور به عنواناً بسيطاً ينطبق على مجموع أمور متشتتة و يكون هذا الشيء دخيلاً في انطباق هذا العنوان البسيط على هذه الأمور، بحيث لو لاه لم ينطبق عليها. و عبارة أخرى يكون هذا الشيء من مقدماته الوجودية.»

[1] بروجردي حسين. نهاية الأصول. Vol. 1. ص 116-118 تهران - ايران: نشر تفكير.

[2] لم أعثر على هذا في اليابان القديمة و إنما رواه مرسلاً كل من الفيض الكاشاني في الوافي: ٣٠-٣٧. و المجلسي في مرآة العقول: ٢-١٠. و ذلك بتقديم و تأخير بين بعض فقراته.